الأهرام

□ ١٩٩٣/١٢/٣١ □

اهتمامات الناس

يكتبها

محمد زايد

□ رئيس مجلس الشعب يتناول بالتقييم والتوقعات:

خاص ■ الممارسة الديمقراطية في مصر بين عام ينتهي وعام يبدأ

● ٩٤ يشهد تشريعات آخر مراحل الإصلاح الاقتصادي وأكبر تبارى بين النواب استعدادا لانتخابات ٩٥

في تقييمه للممارسة الديمقراطية في مصر خلال عام ٩٣ المنتهي، وتوقعاته لها في عام ١٩٩٤ الوليد يقول الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب:

شهد عام ١٩٩٣ اثراء للحياة الديمقراطية في مصر تجلى في ظواهر عديدة على رأسها:

□ أولا: تكثيف مجلس الشعب لنشاطه الرقابي والتشريعي، وإدخال العديد من التعديلات على مشروعات الحكومة لصالح الشعب. فضلا عن ممارسة المجلس بقوة وحرية لرقابته على أداء الحكومة من خلال صور الرقابة المختلفة ومن بينها الاستجوابات التي بلغ عددها ١١ استجوابا في دورة برلمانية واحدة، والبيانات العاجلة التي تلقى في بداية الجلسات عن أمور خطيرة ملحة، إلى جانب الزيارات الميدانية العديدة التي قامت بها لجان المجلس لتقصي الحقائق، وما ساد المناقشات في الجلسات من جرأة شديدة غير مسبوقة، فضلا عن موضوعية الأداء النيابي لصالح مصر إلى حد أن ٨٠٪ على الأقل من نواب الحزب الحاكم تقدموا بطلبات إحاطة وبيانات عاجلة. كما سجلت الممارسة الديمقراطية داخل المجلس في عام ١٩٩٣ إتاحة أوسع الفرص أمام نواب المعارضة لأداء دورها من خلال جميع وسائل الرقابة والتشريع البرلمانية.

□ وثانيا: لم يحدث مرة واحدة خلال عام ١٩٩٣ أن شهدت صحف المعارضة رغم حدة بعضها في النقد، وتجاوز بعضها للحقيقة، ولجوء بعضها للادعاءات، لم تشهد تقييدا لحريتها في النشر.

□ وثالثا: شهد العام المنتهي الدعوة لإجراء أوسع حوار بين جميع القوى الوطنية في مصر بما فيها الأحزاب والنقابات ومراكز البحوث لتحديد أولويات العمل الوطني في المرحلة القادمة.. وإن كانت بعض الأحزاب قد حاولت قصر نطاق هذا الحوار على مجالات سياسية محددة والابتعاد عن النظرة الواسعة الشاملة لجميع قضايا الوطن، والتصميم على الالتجاء إلى أسلوب الحدة في إبداء الرأي حول هذا الحوار الوطني الذي فتحت له كل الأبواب.

وأتوقع في عام ١٩٩٤ تعميقا أكبر للديمقراطية في مجلس الشعب، حيث تشهد الدورة الخامسة والأخيرة من الفصل التشريعي الحالي أكبر قدر من التباري بين النواب في إبراز حرصهم على التعبير عن مصالح الجماهير واحتياجاتها استعدادا للعودة إلى دوائرهم في الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٥. كما سوف يشهد العام الجديد بروز وتبلور مختلف الاتجاهات من خلال إجراء الحوار الوطني، مما يحقق فرصة أوسع لحرية الرأي والتعبير لمصلحة الوطن والمواطن. وفضلا عن ذلك فإنه في العام الجديد ٩٤ يكتمل التشريع لخاتمة مراحل الإصلاح الاقتصادي ومن أهم هذه التشريعات الأخيرة ما يحقق العدل الاجتماعي كاملا وخاصة في مجالات الخدمات التعليمية والصحية.

د. فتحي سرور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية